

إشارات إخلاء لأهالي حي العروبة: مشروع تجريف صفوى بدأ

بدأ النظام السعودي تنفيذ مخطط واسع يقضي بتجريف ما يقارب 50% من مدينة صفوى في محافظة القطيف، حيث وجّه إشارات إخلاء إلى سكان حي العروبة، أحد أبرز الأحياء الحديثة والراقية في المدينة، على أن تنطلق أعمال التجريف خلال نحو أسبوع. وبحسب مصدر اجتماعي مطلع، فإن إشارات الإخلاء لن تقتصر على حي العروبة وحده، إذ يُتوقع أن تصل إلى أحياء أخرى تقع في جنوب وغرب صفوى قبل نهاية العام الجارى، ما يعني أن دائرة الاستهداف ستتوسيع لتشمل مساحات أكبر من المدينة. يأتي هذا التحرك في إطار مشروع سعودي أشمل يستهدف تغيير البنية السكانية في القطيف، عبر حشو جزء من هويتها الثقافية المتقدّرة، ومحاولة إحلال هوية نجدية وافدة بديلة عنها. إذ يصف الأهالى هذه الخطوات بأنها جزء من سياسة منهجية لطمس ملامح المنطقة وتاريخها. وفي وقت سابق، أعلن النظام السعودي عن خطة لتجريف نصف مساحة صفوى بحجة تخصيص الأراضي لصالح مشاريع شركة أرامكو النفطية، وهي الذريعة التي قوبلت برفض واسع من الأهالى الذين اعتبروا أن الأسباب المعلنة لا تعكس الواقع. وتأتى إشارات تجريف حي العروبة تحديداً تحت شعار "أسباب نفطية"، في الوقت الذي تشهد فيه القطيف بشكل متزايد من حملات تجريف لعدد كبير من أحيائها الأخرى تحت ذرائع مختلفة، من بينها "التطوير" و"توسيعة الطرق"، الأمر الذي يعزز قناعة السكان بأن الهدف الفعلى يتجاوز المزاعم الرسمية. يذكر أن النظام السعودي كان قد أعلن عن مشروع تطوير الحقل النفطي في القطيف، وأوضحت الخرائط التي نشرتها وزارة النفط، حينها، حول نزع الملكيات، أنها تمت لمسافة 50 كيلومتر تقريباً، شملت الوجه الغربى للمحافظة من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، وتتنوع إحداثيات الإزالة والهدم على مواقع كثيرة حاول النظام تمييزها وفقاً لثلاث محددات واهية. فيما تكفلت مشروعات وزارة الشؤون البلدية بتجريف وتدمير أحياء قلب القطيف والمناطق الممتدة شرقاً حتى جزيرة تاروت. وفي التفاصيل أظهرت خريطة وزارة النفط 3 ألوان هي المساحة المرصودة للهدم ونزع الملكيات: اللون الأحمر، سيتم نزع ملكية جميع الأراضي الواقعة ضمنه، ويمتد من شمال القطيف فيما يُعرف حالياً بـ"ضاحية الملك فهد" بمحافظة البيضاء (وهي محافظة البيضاء تم إنشاؤها العام 2022 بعد اجتذابها من محافظة القطيف نفسها) وحتى حدود محافظة الجبيل في أقصى الشمال، وهي مساحة هائلة تضم مناطق زراعية وسكنية وبحرية. اللون الأصفر، سيتم إزالة جميع الأراضي الواقعة ضمن

منطقة التأثير بالمخاطر، والبالغة 450 متراً المحيطة بموقع الحفر باستثناء الأراضي الزراعية، ما يعني سيتم تهجير سكان هذه المساحة أيضاً، التي تنتشر في شكل مساحات منفصلة من منطقة "البدريني" جنوب غرب القطيف إلى الحدود البحرية شماليًّاً قرب محافظة الجبيل. أما اللون الأزرق، فسيتم إزالة جميع الأراضي السكنية الواقعة ضمنه، بمبرر أن هذه المناطق ذات كثافة سكانية أعلى من غيرها. يعدُّ هذا اللون الثاني من حيث المساحات التي توضحها الخريطة، سيطال أحياء سكنية قائمة، بالذات في بلدة الأوجام ومدينة صفوى. لا بدُّ من التأكيد، أن القطيف بمساحتها الحالية مشغولة كلّياً، ولا وجود لمساحات قابلة للإعمار فيها، بعد أن منع النظام السعودي تمددها باتجاه الغرب وأطبق الحصار عليها، عدا عن منع النظام السعودي، حتى وقت قريب، من بناء 3 طوابق في القطيف. بالإضافة إلى عدم وجود أراضي بيضاء قابلة للاستغلال بعد أن اقتطع النظام امتداد أراضي الفضاء وضمَّها إلى محافظة البيضاء المبتدعة مؤخراً، في محاولة متعددة لتفتيت "المنطقة الشرقية"، التي هي بالأصل مكونة من القطيف والأحساء، وما مناطق كالدمام والجبيل والخبر ورأس تنورة إلا جزء لا يتجزأ من الإقليم، وفي أغلبها مناطق حديثة أنشأت بعد تأسيس شركة أرامكو. وأمام هذا الواقع، يتضح أن جوهر المشروع يقوم على قرار النظام السعودي بتهجير أبناء القطيف داخلياً، وبالتالي تشتت وتفتيت النسيج المجتمعي للمنطقة، والعمل على توزيع أبناء الطائفة الشيعية في الجزيرة العربية بشكل لا يسمح في تشكيلهم مجموعات سكنية واستحواذهم على مناطق واسعة من الأراضي في ما يحسب أنه وطنهم "السعودية". وهنا نستشهد بواقعة احتياج المسورة وإضرار العديد من الأهالي إلى الخروج من المنطقة باتجاه المناطق السنية كالخبر والجبيل والدمام والرياض وجدة. وفي صلب هذه التحولات، تظهر الانعكاسات المجتمعية المقصودة من قبل النظام على الكتلة الشيعية المتماسكة في القطيف، وما يجمعهم بينهم من وحدة المعتقد والثقافة وتقاسم المعاشرة والتطلعات والأهداف. وبالتالي القطع بين أبناء الجيل الأول من المنطقة والأجيال الحالية والقادمة. والجدير بالذكر أن مساعي النظام التفتتية ليست بجديدة، فعلى خطى سياسة التقسيم والفصل العنصري المصهيووني، أقدم آل سعود في الأسبوع الأول من أبريل/نيسان 2022 على تقسيم محافظة القطيف إلى قسمين شرقي وغربي، حمل الجانب الغربي اسم محافظة البيضاء، في حين احتفظ الجانب الشرقي منها باسم القطيف.